



itfc
المؤسسة
الدولية الإسلامية
لتمويل التجارة

مواجهة التحديات وإعادة البناء لمستقبل أفضل



الملخص التنفيذي



رسالة من الرئيس التنفيذي

يسرني أن أفدّم لكم الإصدار الخامس من تقرير الأثر التنموي الصادر عن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة. وبالعودة إلى العام الماضي، نجد أن 2020 كان عاماً استثنائياً للغاية، حافلاً بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى كساد عالمي نتيجة الآثار المترتبة عن انتشار جائحة فتاكة، غير أنه في الوقت نفسه، كان عاماً مليئاً بالفرص، ما أدت إلى تكريس الطاقات وتبني الابتكار لمواجهة التحديات التي فرضتها الجائحة. والأهم من ذلك كله، أن عام 2020 دفع بنا للتفكير بالمستقبل الذي نطمح إليه، ودورنا في تحقيق ما نصبو إليه.

إن القدرة والمرونة العاليتين اللتين تتسم بهما المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مكنتها من مواجهة تلك التحديات، واعتمدت نهجاً استباقياً تستمر بموجبه في تلبية احتياجات ومتطلبات عملائنا، وهو ما حققته المؤسسة خلال عام 2020، وأصبحت المزود الرئيس للحلول التجارية لدول منظمة التعاون الإسلامي. ولما تسبّى لنا ذلك لولا دعم موظفي المؤسسة الذين برهنوا عن إخلاصهم وإبداعهم أثناء العمل في منازلهم.

نفذت المؤسسة عمليات سحب بقيمة
495 مليون دولار أميركي لتمويل التجارة بهدف
دعم الدول الأعضاء عبر التخفيف من وطأة الأزمة
الصحية، وإعادة العمل بسلسلة الإمدادات
التجارية، وتوفير مواد غذائية ذات نوعية جيدة
وبأسعار معقولة، واستبقاء الوظائف في
الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

مواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19)

مع تفاقم انتشار الجائحة، استجابت المؤسسة الدولية الإسلامية سريعاً، وبأدركت إلى مساعدة الدول الأعضاء لتلبية احتياجاتها الطارئة، خاصة الصحية، ومواجهة الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الجائحة. وتمحورت استجابة المؤسسة للأزمة حول دعم عملاء المؤسسة لتلبية احتياجاتهم الفورية، وتعزيز قدرتهم على الصمود على المدى الطويل في مواجهة الصدمات الخارجية. وضمن إطار برنامج التأهب والاستجابة الاستراتيجية الذي أطلقته مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، نفذت المؤسسة عمليات سحب بقيمة 495 مليون دولار أميركي لتمويل التجارة، للتخفيف من وطأة الأزمة الصحية، وإعادة العمل بسلسلة الإمدادات التجارية، وتوفير مواد غذائية ذات نوعية جيدة وبأسعار معقولة، واستبقاء الوظائف في الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال نهج مختلط يجمع بين تسهيلات التمويل التجاري والمِنح، ما أتاح لنا تقديم الدعم اللازم للذين هم بأمرس الحاجة إليه.

توفير التمويل رغم الاضطرابات

يشكّل تمويل التجارة عاملاً أساسياً في استمرارية التدفق التجاري والمحافظة على مصادر الرزق. وقد أدى انتشار جائحة كوفيد - 19 إلى تفاقم الانخفاض في حجم التجارة العالمية الذي كان ملحوظاً عام 2019، نتيجة للتوترات التجارية الدولية وتباطؤ الاقتصاد العالمي. وعلى الرغم من هذا السياق الصعب، إلا أننا حافظنا على مستوى عالٍ من الاعتمادات والسحوبات، حيث بلغ إجمالي عمليات التمويل المعتمدة 4,7 مليارات دولار أميركي والسحوبات 4,1 مليارات دولار أميركي. ومن بين كل ثلاثة دولارات أميركية وافقت عليها المؤسسة، تم توفير دولارين من شركاء خارجيين. واستناداً إلى هذه المعطيات، أصبح بإمكاننا الالتزام بأولويات التنمية الأساسية: وهي توفير الطاقة، والغذاء، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما نفذت المؤسسة عمليات سحب بقيمة 2,7 مليار دولار أميركي لتأمين إمدادات الطاقة في الدول الأعضاء، وتوفير الطاقة الكهربائية لنحو 8 ملايين أسرة. كما ارتفع حجم تمويل الزراعة والمنتجات الغذائية بنسبة 11% على أساس سنوي ليصل إلى 776 مليون دولار أميركي. علاوة على ذلك قمنا بتمويل شراء 1,5 مليون طن من السلع الغذائية لضمان حصول أكثر من 25 مليون أسرة في الدول الأعضاء على مواد غذائية آمنة وكافية، وبسعر زهيد. وسعت المؤسسة أيضاً، إلى إعادة توزيع دخل تبلغ قيمته 240 مليون دولار أميركي على أكثر من 600 ألف مُنتج للقطن والبقول السوداني في غرب أفريقيا. وبلغت سحوبات المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نحو 373 مليون دولار أميركي، استفاد منها ما يزيد على 7500 منشأة في الدول الأعضاء.

نحو استعادة مرونة ومستدامة

لا تقتصر مهمة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على توفير التمويل فقط، بل تسعى لإيجاد حلول شاملة لمشكلات التنمية المعقدة، وذلك تماثياً مع استراتيجية السنوات العشر التي تعتمدها المؤسسة، وبرنامج الرئيس الخامس لرئيس البنك الإسلامي للتنمية. وسمحت حلولنا المتكاملة بدعم الدول الأعضاء وتخفيف التداعيات الفورية الناجمة عن الجائحة، وإرساء الأسس لمستقبل أفضل. وبالتالي، شكّل إطلاق صندوق تنمية التجارة عام 2020 علامة فارقة في مسيرتنا التي نطمح من خلالها إلى تعزيز الموارد اللازمة لتنمية التجارة. وبينما نمضي قُدماً، يجب علينا التأقلم مع الواقع الجديد. وعلى الرغم من فعالية استراتيجية السنوات العشر في ظل الظروف الحالية، إلا أننا عملنا على تعديلها، لتمكّننا من مواجهة الاضطرابات بشكل أفضل. إننا اليوم بحاجة إلى تعزيز الانتعاش المرن والشامل والمستدام أكثر من أي وقت مضى، وذلك بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة.

ولتصبح التجارة أكثر شمولاً، يتوجب معالجة فجوات تمويل التجارة التي تؤثر بشكل غير متناسب على الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتي تؤثر أيضاً على الدول التي لم يتم دمجها بالكامل في سلاسل التوريد العالمية، أو النظام المالي الدولي.

في عام 2020، تعاونت مع شركائنا من منظمات متعددة الأطراف لوضع تمويل التجارة في طليعة جدول أعمال التنمية، وذلك عبر عقد المنتديات المختلفة، وإصدار الأوراق المتعلقة بالسياسة، وتنظيم الفعاليات الكبرى، أبرزها قمة مجموعة العشرين. كما حرصنا على أن تصل قيمة الصرف على الأسواق التي تعاني من نقص في الخدمات، مثل الدول الأقل نمواً ودول منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بنسبة 30% و57% على التوالي من مجموع محفظتنا.

على نحو متصل، تتيح الرقمنة فرصاً جديدة في مجال التجارة العالمية. ورغم أن هذه النزعة كانت قد بدأت قبل تفشي الجائحة، إلا أنها اكتسبت زخماً في عام 2020، إذ أصبحت التقنيات الرقمية والتجارة الإلكترونية أدوات فاعلة لتحقيق المرونة، غير أن الفجوة الرقمية تشكل تهديداً خطراً، وقد تمنع التقاسم العادل لفوائد الرقمنة. لذلك، تسعى المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لضمان تحقيق هذه الرقمنة بشكل عادل وشامل. ونجحت المؤسسة أيضاً، في تعميم حلول تجارية إلكترونية (خالية من الورق) على بعض العملاء، على أن تبذل قصارى جهدها لتعزيز التجارة الشاملة باستخدام الحلول الرقمية الناشئة.

خمس سنوات من إعداد التقارير عن التنمية

يصدر تقرير الأثر التنموي للعام الخامس على التوالي. وعلى مرّ السنوات، شهد إطار عمل التأثير التنموي الصادر عن المؤسسة تحسينات بشكل مستمر، وفقاً للدروس المُستقاة وأفضل الممارسات. ويسمح هذا الإطار، فضلاً عن النموذج التحليلي، بتقييم إسهاماتنا في مرحلة ما قبل التقييم، وذلك استناداً إلى أثرها المتوقع على التنمية، وتوافقها مع أهداف التنمية المستدامة، ما يعكس طموحنا بتوجيه التمويل نحو المجالات الأكثر أهمية. كما عززت الجائحة أهمية توليد ومشاركة البيانات والدروس المستفادة في الوقت المناسب، لتطوير عملياتنا. إن سياسة التقييم الجديدة لدى المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة قد دخلت حيز التنفيذ في شهر سبتمبر من العام الماضي، ما أدى إلى تعزيز ثقافة التعلّم والمساءلة داخل المؤسسة. علاوة على ذلك، استند تقرير الأثر التنموي هذا العام إلى عدد متزايد من الأدلة التقييمية لإعداد دراسات الحالة.

ويعرض تقرير «مواجهة التحديات وإعادة البناء لمستقبل أفضل» كيفية استجابة المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لهذه الأزمة غير المسبوقة، فضلاً عن رؤيتها المستقبلية. كما يشكّل التعاون وتشارك الحلول بين مختلف الأطراف شرطين أساسيين لمواجهة التحديات العالمية.

وأخيراً أتوجه بالشكر لجميع شركائنا الذين أكدوا ثقتهم واثمناهم تجاه رسالتنا التي تتمحور حول «تعزيز التجارة من أجل حياة أفضل»، لا سيّما في ظل الظروف الراهنة غير المستقرة.

ه. س. سنبيل

المهندس/ هاني سالم سنبيل
الرئيس التنفيذي

المقدمة

سمة 2020

منذ عام 2018، يتناول تقرير الأثر التنموي موضوعاً معيناً، حيث يعرض في كل عام فعالية تطوير المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وذلك من خلال التركيز على بعض النواحي الموضوعية، أو التشغيلية المتعلقة بإسهاماتها. ويعتمد اختيار الموضوع وفقاً لأهميته من وجهة نظر خارجية، كما على الصعيد الداخلي.

ويحمل التقرير لهذا العام عنوان «مواجهة التحديات وإعادة البناء لمستقبل أفضل»، نظراً للتأثير الهائل الذي خلفته جائحة كوفيد - 19 على حياتنا والعالم. فقد أحدثت هذه الجائحة اضطراباً في اقتصاداتنا ومجتمعاتنا، ما دفعت بنا إلى إعادة النظر في أساليب العمل التي اعتمدناها سابقاً، لنتمكن من تحديد ما إذا كان تأثير هذه الاضطرابات إيجابياً أو سلباً في المستقبل. وقد اخترنا في هذا التقرير تسليط الضوء على الفرص التي وفرتها جائحة كوفيد - 19، والتي يمكن أن نستفيد منها في مواجهة التحديات التي فرضتها علينا.



4

تقرير الأثر التنموي لعام 2020

أولويات التنمية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة



شكل التقرير

يتألف التقرير من أربعة فصول تمثل الأوجه الرئيسية لموضوع هذا العام، وهي تتناول وجهات نظر خارجية وداخلية، إلى جانب وجهة نظر بأثر رجعي، وأخرى تستشرف المستقبل.

1

سرعة الاستجابة لمواجهة التحديات المقبلة
يسلط هذا الفصل الضوء على نهج المؤسسة الاستباقي، وسرعة استجابتها التي تمكّنتها من مواكبة التطورات في ظل الاضطرابات التي يشهدها العالم. فبفضل مرونتها، استطاعت المؤسسة من مواجهة التغييرات بسرعة، وتلبية احتياجات عملائها.

2

الاستجابة لعالم يسوده الاضطراب
يركّز هذا الفصل على نتائج الدعم الطارئ الذي قدّمته المؤسسة للدول الأعضاء، وجهودها في التخفيف من حدة الآثار المباشرة للجائحة.

3

الاستعداد لمواجهة الاضطرابات
يتناول هذا الفصل مساعي المؤسسة في مساعدة الدول الأعضاء إلى مسار التعافي الاقتصادي، من خلال استعادة مصادر الرزق، وتعزيز القدرة على مواجهة الصعوبات، ودفع النمو الاقتصادي.

4

تقبّل الوضع الطبيعي «الجديد»
يستشرف هذا الفصل المستقبل، فيوضح الأسس التي وضعتها المؤسسة للدول الأعضاء لمستقبل أكثر شمولاً، واستدامة، وقدرة على مواجهة الصعوبات.

إطار النتائج المؤسسية

إنّ تقرير الأثر التنموي هو الأداة الأساسية التي تستخدمها المؤسسة لرصد ومراقبة أدائها في تحقيق نتائج التنمية، وإعداد تقرير حوله، وهو يعتمد على مؤشرات إطار عمل التأثير التنموي بوصفه أحد المعايير المناسبة لإعداد التقرير. ويضم هذا الإطار 54 مؤشراً، بحيث تسمح للإدارة والجهات الفاعلة بتقييم الأداء من منظور التأثير التنموي، وذلك عبر تقييم مدى توافق أنشطة المؤسسة مع أولوياتها ونظرية التغيير الخاصة بها. وتدور المؤشرات حول أربعة محاور تنموية تعكس أولويات المؤسسة على الصعيد التنموي، وهي:

- أولاً: النمو الشامل
- ثانياً: الاستدامة
- ثالثاً: التقنيات، والمهارات، والابتكار
- رابعاً: تنمية القطاع الخاص

ويعتمد إطار عمل التأثير التنموي الخاص بالمؤسسة هيكلًا يتألف من أربعة مستويات ليعرض النتائج المؤسسية من خلال التعزيز المتبادل بينها:

- أولاً: الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
- ثانياً: الإسهام في تحقيق الأهداف الاستراتيجية المشتركة بين البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
- ثالثاً: النتائج التنموية
- رابعاً: الأداء التشغيلي والمؤسسي

تطورات تقرير الأثر التنموي

منذ أن بدأت المؤسسة بإعداد التقارير حول نتائجها التنموية في عام 2016، شهد تقرير الأثر التنموي تحسينات عدة، وتشمل التحسينات التي أجريت على التقرير لعام 2020 ما يلي:

تحسين المقاييس الخاصة بإعداد التقارير

تم تحسين المقاييس المستخدمة في إعداد التقرير، إذ تسمح بتقييم نتائج المؤسسة على مستوى أكثر تفصيلاً. ودخل إطار عمل التأثير التنموي الجديد حيز التنفيذ في عام 2020 وتضمّن 24 مقياساً إضافياً، مقارنة بالإصدار السابق. كما تم تطوير مقاييس محددة للإسهامات المرتبطة بجائحة كوفيد - 19، حتى تتمكن المؤسسة من قياس نطاق عمليات التمويل التي تقوم بها في مجال الصحة (عدد الأطباء، والمرافق الصحية المستفيدة من التمويل وغيرها). أخيراً، يعكس هذا التقرير أيضاً، الجهود المبذولة على مستوى المخرجات (مثل حجم السلع المستوردة).

اعتماد نهج منظم لجمع البيانات

أوقفت المؤسسة استبيان التنمية السنوي واعتمدت نهجاً منظماً لجمع البيانات بهدف إعداد تقرير الأثر التنموي. وعند نهاية كل معاملة، يُطلب من العميل ملء تقرير للتقييم الذاتي يشمل مجموعة من مؤشرات التنمية. بعد ذلك، يتم جمع نتائج التقارير وتوحيدها على مستوى المؤسسة، الأمر الذي يسمح لاحقاً بالتوصل إلى تحليل أفضل للحدث، والمسائل والتحديات الشاملة التي تؤثر في أداء المؤسسة بشكل عام. كما أن تقرير الأثر التنموي يعتمد على عمليات التقييم الأربعة السنوية، على سبيل المثال تقييم الأداء التشغيلي، وغيرها.

التركيز على السحوبات

يعكس مستوى السحوبات حقيقة النتائج التنموية لدى المؤسسات. وبدأ تقرير الأثر التنموي منذ العام الماضي، بالتحول تدريجياً من الموافقات ويعتمد أكثر على عمليات السحب لتحليل الأثر التنموي. ويرتكز تقرير الأثر التنموي لهذا العام حصرياً على السحوبات لتقييم نتائج التنمية. وبالتالي، فإن القدرة على مقارنة البيانات محدودة نظراً لأن التقرير أصبح يعتمد على عمليات السحب التي تُعد أكثر دلالة وأهمية.



5

www.itfc-idb.org

ملخص التقرير

يدور الملخص حول هرم إطار عمل التأثير التنموي، ويعرض لمحة عامة عن أهم نتائج التقرير.

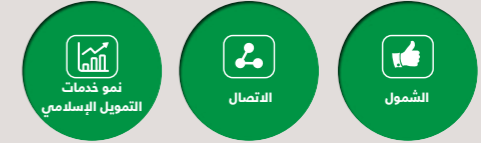
أهداف التنمية المستدامة



الركائز الاستراتيجية الخاصة بالمؤسسة



الأهداف الاستراتيجية الخاصة بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية



التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

المستوى الأول

تأثر التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل كبير بأزمة جائحة كوفيد - 19. فما بدأ باعتباره أزمة صحية تحولت إلى صدمة اقتصادية، حيث تراجع النمو بنسبة 3.3% (صندوق النقد الدولي، 2021) وفقد ما يصل إلى 225 مليون فرد وظائفهم (منظمة العمل الدولية، 2020). كما اتسعت الفجوات الموجودة وكان تأثيرها هائلاً على الفئات الأكثر ضعفاً. على نحو متصل، شهد العالم ارتفاع معدلات الفقر المدقع للمرة الأولى منذ 20 عاماً (البنك الدولي، 2020)، وأصبح ما يزيد على 270 مليون شخص في 79 دولة يعانون من انعدام حاد في الأمن الغذائي - أو أصبحوا معرّضين مباشرة لهذا الخطر - ما شكّل ارتفاعاً بنسبة 83%، مقارنة بالفترة ما قبل تفشي الجائحة (برنامج الغذاء العالمي، 2020). علاوة على ذلك، تدهورت التجارة الدولية التي تُعد عاملاً مساعداً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، نتيجة لعمليات الإغلاق، والقيود المفروضة على التنقل والسفر، وتوقف المشروعات التجارية، واعتماد الحواجز التجارية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2020). وأخيراً، قوّضت الجائحة قدرة الحكومات على حشد الموارد اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (الأمم المتحدة، 2021). وعلى الرغم من هذه التحديات كافة، إلا أن جائحة كوفيد - 19 شكّلت أيضاً فرصة لتوجيه أجندة التنمية لإعادة تركيزها من جديد على القيم الأساسية لأهداف التنمية المستدامة، وهي المرونة، والشمول، والاستدامة.

التقدم نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية

المستوى الثاني

يهدف التوصل إلى تجارة دولية ذات فعالية تتسم بالمرونة والشمول، يجب معالجة الفجوة في تمويل التجارة التي تزايدت وسط الاضطرابات الناجمة عن الجائحة. وأسهمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة منذ تأسيسها عام 2008 في عمليات تمويل إسلامي للتجارة بقيمة 55 مليار دولار أميركي، وتم تخصيص 37% منها للدول الأعضاء الأقل نمواً. كما شهدت الصادرات بين دول منظمة التعاون الإسلامي زيادة مطردة منذ عام 2016، إذ ارتفعت من 254 مليار دولار أميركي لتصل إلى 331 مليار دولار أميركي في عام 2019. وعلى مرّ السنوات الثلاث الماضية، ارتفعت الصادرات بين هذه الدول بنسبة تفوق 30%، ما يشكّل إنجازاً كبيراً. وقد أسهمت المؤسسة في ذلك من خلال منح تمويل بقيمة 40 مليار دولار أميركي لهذه الدول. ففي عام 2020 فقط، قدمت المؤسسة 3,7 مليارات دولار أميركي لتمويل التجارة بين دول منظمة التعاون الإسلامي. إضافة إلى عمليات التمويل، تم تعزيز التجارة الإقليمية والتجارة البينية من خلال برنامجين رئيسيين، برنامج جسور التجارة العربية الأفريقية (AATB)، وبرنامج مبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية (AftIAS).

النتائج التنموية

المستوى الثالث

قدّمت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة دعماً للدول الأعضاء وساعدتها في التخفيف من حدة آثار الجائحة. في عام 2020، بلغ تمويل القطاع الصحي لدى المؤسسة 15 مليون دولار أميركي، استفاد منه نحو 62 ألف مريض، و2500 عامل في القطاع الصحي، و40 منشأة طبية. كما صرفت المؤسسة 484 مليون دولار أميركي لاستيراد ما يصل إلى 1,1 مليون طن من القمح، و220 ألف طن من الأرز، و15 ألف طن من السكر، لصالح أكثر من 25 مليون أسرة في كل من مصر وسورينام وجزر المالديف ومالي وطاجيكستان، وغيرها. كما أن تمويل المؤسسة للطاقة سمح لما يزيد على 8 ملايين شخص بالحصول على طاقة كهربائية موثوقة. في الوقت ذاته، دعمت المؤسسة الانتعاش الاقتصادي من خلال استعادة مصادر الرزق وتعزيز القدرة على مواجهة الصعوبات. وبلغ مجموع التمويل الهادف إلى دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة 373 مليون دولار أميركي، لصالح 7500 منشأة في الدول الأعضاء. كما استهدفت عمليات المؤسسة لتمويل ما قبل التصدير وتمويل المدخلات أكثر من 600 ألف مزارع. وبلغت قيمة القطن والذرة السوداني اللذين قام عملاء المؤسسة الزراعيون بتصديرهما إلى الأسواق الدولية 360 مليون دولار أميركي. وأخيراً، خضع نحو 309 أفراد إلى دورات تدريب مدعومة من قبل المؤسسة.

الأداء التشغيلي والمؤسسي

المستوى الرابع

أبّدت المؤسسة مرونة تنظيمية عززت من قدرتها على مواجهة التحديات وتحقيق نتائج قوية. وبلغت الموافقات على تمويل التجارة 4,7 مليارات دولار أميركي مقسّمة على 80 صفقة، في حين بلغ إجمالي عمليات السحب 4,1 مليارات دولار أميركي. ومن بين كل ثلاثة دولارات أميركية وافقت عليها المؤسسة، تم توفير دولارين من مستثمرين ومؤسسات شريكة أخرى. أما فيما يتعلق بتوزيع التمويل، فلا يزال قطاع الطاقة في الطليعة، إذ حاز 67% من مجموع الاعتمادات، يليه قطاع الزراعة الذي يمثل 15% من مجموع الاعتمادات. وبلغت سحبات المؤسسة للدول الأعضاء الأقل نمواً بنحو 1,2 مليار دولار أميركي لصالح تسع دول. وتم تخصيص 57% من السحوبات لأفريقيا. كما قامت المؤسسة بتوفير نحو 1,3 مليون دولار أميركي لتنفيذ إسهامات تنمية التجارة. وفي إطار استجابة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لجائحة كوفيد - 19، وافقت المؤسسة على مبلغ 605 ملايين دولار أميركي لتسهيل عمليات شراء معدات وأجهزة الطوارئ الطبية، وبيع أخرى استراتيجية.

نتائج التنمية (الموضوعات والموضوعات الفرعية)

النمو الشامل			تنمية القطاع الخاص			التقنيات، والمهارات، والابتكار			الاستدامة			
الإدماج الاقتصادي	النمو المستدام	الإضافة	الصغيرة والمتوسطة	تنمية الشركات	الوصول إلى التمويل	العمل	التدريب	نطاق الوصول	التقنيات	الرفاه	الوصول إلى الطاقة	التمويل المتعلق بالمناخ

فعالية تقديم الخدمات وإدارة المحفظة (الموضوعات والموضوعات الفرعية)

فعالية تقديم الخدمات			إدارة المنتجات والمحفظة		
فعالية التكلفة	الاتصال	اللامركزية	التنوع	ابتكار المنتجات	تحقيق التوازن بين المهام

أهداف التنمية المستدامة

إسهامات المؤسسة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

1 القضاء على الفقر



هدف التنمية المستدامة الأول.. القضاء على الفقر

ثمة عدد كبير من الوثائق التي تبرهن دور التجارة المتنامي في انخفاض الفقر حول العالم (تقرير التنمية في العالم، 2020). لذلك تعد التجارة أحد محركات النمو التجاري للاقتصادي المستدام، وتسهم في تحقيق الهدف الأول، أي القضاء على الفقر بجميع أشكاله.

تمت إعادة توزيع دخل بقيمة **240 مليون دولار أمريكي** على صغار المزارعين

تم سحب **4,1 مليارات دولار أمريكي** من تمويل التجارة لدعم التجارة الدولية

2 القضاء التام على الجوع



هدف التنمية المستدامة الثاني.. القضاء التام على الجوع

يتمحور الهدف الثاني حول القضاء التام على الجوع، وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030، إلى جانب مضاعفة الإنتاج الزراعي ودخل صغار منتجي الأغذية. وتدعم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة دخل المزارعين عبر تمويل ما قبل التصدير في قطاع الزراعة، وتدعم أيضاً الأمن الغذائي في الدول الأعضاء عبر تمويل استيراد السلع الأساسية.

تم سحب **776 مليون دولار أمريكي** على قطاع الأغذية والزراعة

استفاد نحو **600 ألف مزارع** من التمويل الصادر عن المؤسسة، وجهودها لبناء القدرات في القطاع الزراعي

ما يزيد على **25 مليون أسرة** استفادت من تمويل المواد الغذائية

3 الصحة الجيدة والرفاه



هدف التنمية المستدامة الثالث.. الصحة الجيدة والرفاه

يسعى الهدف الثالث إلى ضمان الصحة والرفاه للجميع في مراحل الحياة كافة. ويتناول هذا الهدف جميع الأولويات الصحية الرئيسية. كما يدعو إلى إجراء المزيد من البحوث والتطوير، وتعزيز التمويل في القطاع الصحي، ودعم قدرة جميع الدول على تخفيف المخاطر الصحية وإدارتها.

استفاد أكثر من **62 ألف مريض، و2500 عامل** في القطاع الصحي، و**40 منشأة طبية** من تمويل المؤسسة

4 التعليم الجيد



هدف التنمية المستدامة الرابع.. التعليم الجيد

من خلال برنامج تنمية التجارة وأنشطة بناء القدرات، تقوم المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بتزويد الشباب والراشدين بالمهارات المناسبة، بما فيها المهارات الفنية والمهنية اللازمة للتوظيف، وتوفير وظائف لائقة، وتعزيز ريادة الأعمال.

تم تدريب **309 أفراد** في مجال التمويل الإسلامي للتجارة

6 حلول تجارية متكاملة

7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة



هدف التنمية المستدامة السابع.. طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

يقضي الهدف السابع بضمان حصول جميع الناس على الطاقة بتكلفة ميسورة، وزيادة حصة الطاقة المتجددة بشكل كبير في مزيج الطاقة العالمي. تضمن المؤسسة توريد مدخلات طاقة للدول الأعضاء، وتدعم جهودها الساعية إلى تعزيز مزيج الطاقة لديها.

2,7 مليار دولار أمريكي لتوريد مدخلات الطاقة

ما يزيد على **8 ملايين أسرة** تمكنت من الحصول على الكهرباء

8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد



هدف التنمية المستدامة الثامن.. العمل اللائق ونمو الاقتصاد

تدعم التجارة النمو الاقتصادي، وتسعى معظم الدول الأعضاء إلى تحقيق نمو قائم على التصدير. وتقضي استراتيجية المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، الإسهام في عمليات التنويع لدى الدول الأعضاء (الهدف 8.2)، وتعزيز المساعدة من أجل التجارة في الدول النامية، وتحديدًا في الدول الأقل نمواً (الهدف 8.8).

دعم أكثر من **50 ألف وظيفة** لدى المؤسسات

3,7 مليارات دولار أمريكي لتمويل التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي

9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية



هدف التنمية المستدامة التاسع.. الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

تدعم المؤسسة القطاع الخاص، خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تقديم وتوفير التمويل اللازم. ويسمح هذا الدعم بتحسين فرصة وصول الشركات الصغيرة وغيرها إلى الخدمات المالية، لا سيما في الدول النامية. ويشمل هذا الدعم قروضاً ميسورة، وإدماج المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة والأسواق (الهدف 9.3).

373 مليون دولار أمريكي لتمويل 29 عميلاً من القطاع الخاص والبنوك الشريكة

تمكين **7500 منشأة** متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة من الحصول على تمويل

10 الحد من أوجه عدم المساواة



هدف التنمية المستدامة العاشر.. الحد من أوجه عدم المساواة

يشجع الهدف العاشر على المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأكثر حاجة إليه، خاصة الدول الأقل نمواً. ويتمشى ذلك مع التزام المؤسسة بتخصيص موارد للمناطق الأكثر حاجة إليها، لا سيما في الدول الأقل نمواً (هدف التنمية المستدامة 10.ب).

1,2 مليار دولار أمريكي لصالح الدول الأعضاء الأقل نمواً

5% من التمويل لصالح أفريقيا جنوب الصحراء

مليون دولار أمريكي في شكل منح تستهدف الفئات الأكثر ضعفاً

17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف



هدف التنمية المستدامة السابع عشر.. عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

تتمثل رؤية المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بأن تصبح جهة تحفز التجارة، وتعزز شبكتها، وتسهّل عملياتها. وتسهم المؤسسة في سد فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال توفير موارد مالية من مصادر متعددة لصالح الدول النامية (الهدف 17.3). ومن أصل كل 5 دولارات وافقت عليها المؤسسة، تم توفير 4 دولارات أمريكي من موارد خارجية (أهداف التنمية المستدامة 17.3).

الموافقة على **4,7 مليارات دولار أمريكي** من إجمالي تمويل التجارة

التمويل المسبق للصادرات الزراعية بقيمة **360 مليون دولار أمريكي**

توفير **3,3 مليارات دولار أمريكي** لتمويل التجارة من الشركاء

التمويل المشترك لمشروعات تنمية التجارة بقيمة **1,4 مليار دولار أمريكي**



تعزيز التجارة من أجل حياة أفضل

”

كان عام 2020 استثنائياً للغاية، حافلاً بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى كساد عالمي نتيجة الآثار المترتبة عن انتشار جائحة فتاكة، غير أنه في الوقت نفسه، كان عاماً مليئاً بالفرص، ما أدت إلى تكريس الطاقات وتبني الابتكار لمواجهة التحديات. والأهم من ذلك كله دفع بنا للتفكير بالمستقبل الذي نطمح إليه ودورنا في تحقيق ما نصبو إليه.

المهندس هاني سالم سنبل، الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

“

ص. ب. 55335، جدة 21534، المملكة العربية السعودية
هاتف: +966 12 646 8337 فاكس: +966 12 637 1064

www.itfc-idb.org



itfccorp